ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 01(2022) ص.510-518

أولوية تدارك الفجوة الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

The priority of overcoming the digital divide to achieve economic development in Algeria.

طارق طراد	صادقي فوزية*
جامعة خنشلة (الجزائر)	جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)
tradtarek@live.fr	*fouziasadkiabc@gmail.com*

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2021/11/06

تاريخ القبول:
2022/01/05

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الرقمنة
- ✓ التنمية
- ✓ التحول الاقتصادي
- ✓ الخدمة العمومية

الملخص:

سارعت المؤسسات العمومية والاقتصادية في العالم لتحسين الخدمة العمومية كأحد الأولويات، من خلال تبني عدة بدائل تنظيمية وتقنية على غرار تفعيل الخدمات الإلكترونية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بداية بتحويل التعامل بين المؤسسات من التعامل الورقي إلى الإلكتروني، قصد تقريب الإدارة من المواطن، إلا أن تدارك الفجوة الرقمية تبقى إحدى أهم الرهانات بين دول تمتلك البنية التحتية للاتصالات، ودول أخرى تعاني من هشاشة في الجانب التقني والتكنولوجي، ويندرج البحث ضمن الدراسات التحليلية بمديرية التنظيم والشؤون العامة وآليات تحسين الخدمة العمومية، ويهدف لتسليط الضوء عند واقع الرقمنة في الجزائر، وأولوية الاستفادة من النماذج الناجحة في مجال التحولات الرقمية.

Article info

Received
06/01/2021

Accepted
05/01/2022

Keywords:
- ✓ *Digitization*
- ✓ *Development*
- ✓ *economic transformation*
- ✓ *Public Service*

Abstract :

. Public and economic institutions in the world hastened to improve the public service as one of the priorities, by adopting several organizational and technical alternatives such as activating electronic services in order to achieve economic development, beginning with the transfer of dealings between institutions from paper to electronic dealing, in order to bring the administration closer to the citizen, but the realization The digital divide remains one of the most important bets between countries that have communications infrastructure, and other countries that suffer from fragility in the technical and technological aspect. Successful in digital transformation

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1-مقدمة:

تعد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من بين الإرهاصات الإيجابية المهمة التي أثرت على الأنماط الإدارية التي كانت سائدة في منظمات الأعمال حيث انتقلت من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني وهذا ما جعلها ضرورة حتمية، خاصة منذ مطلع القرن العشرين، حيث تطورت كمفهوم وكعامل مهم في المؤسسة كما ساهمت في تطور النسق الاقتصادي والاجتماعي والإداري والسياسي والثقافي، وقد حدث هذا التطور نتيجة للتعقيد المتزايد للمجتمع الحديث، وزيادة فهم الدوافع وحاجات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، وأصبح كسب رضا الجمهور وتعاونه جزءا من العمل اليومي لإدارة أي مؤسسة، ومع بلوغ هذه العلاقات درجة كبيرة من التعقيد والترابط في المجتمعات المعاصرة تطلب الأمر دراستها دراسة علمية موضوعية، حيث أضحت الرقمنة مرآة تعكس الفكر الإداري الحديث خاصة إذا تطلعت للمتطلبات المهنية ووجدت الحلول للعراقيل البيروقراطية التي تعرقل الأداء الوظيفي داخل المنظمة لذلك تعد الرقمية بمثابة الآلية التي من خلالها يتم التقليل من بيروقراطية الإدارة العمومية،ويمكن طرح التساؤل التالي كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر؟، كما تسعى الدراسة الوصول إلى توضيح تأثير الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية،ومن أهم النتائج التي تم التوصل إلها هي ضرورة استفادة الجزائر من النماذج الناجحة في مجال تحسين المرفق العام وتقريب الإدارة من المواطن.

2.أولوية تحسين الخدمات وتقريبها من تطلعات الفرد

تكفلت الحكومة الجزائرية بالجماعات المحلية وعملت على تطويرها خاصة الجانب المتعلق بتحسين الخدمة العمومية لأهمية وظيفتها وأهدافها لأنها تنطوي على مجموعة من الوظائف الإدارية كالتخطيط ،التنظيم ،التوجيه والرقابة

والرقمنة من أهم الإستراتيجيات المتبعة من طرف الجماعات المحلية كسبيل لتحسين وترشيد الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن إلا أن الواقع الإداري يوقفنا عند إشكال ينبغي أن نثيره بالدراسة والبحث فهل حقا نتجه بهذه الإمكانيات المتوفرة نحو مقولة نهاية الإدارة التقليدية خاصة وأن النموذج الرقمي يوفر كل فرص النجاح في نوعية ومستوى الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية الجزائرية ،مما يقدم خصائص جديدة في الخدمة العمومية باعتبارها يقوم على شروط ومتطلبات لقيامها بشكل صحيح توفر الإمكانيات المتاحة وتحسين عمليات الاتصال بالمواطنين ،وهذا لن يتأتى إلا بدراسة أسباب ومعوقات تأخر تطبيق الرقمنة بشكل شامل في جميع القطاعات العمومية الجزائرية لهذا الوقت ،باعتبار وجود نماذج ناجحة اعتمدتها الدول في هذا المجال لم تستفد منها الجزائر رغم وجود الإمكانيات اللازمة لذلك ،وهنا إشكال آخر توجب علينا دراسته والتعمق من خلال تحليل الأسباب وفق العمل الميداني..

1.2 الاتصال العمومي ونجاح المؤسسات العمومية والاقتصادية

تبحث عديد المؤسسات لتقديم خدمات عمومية بطرق أكثر تطورا تطلب تقنيات عديدة وبرامج وأنظمة الرقمية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ورفع أدائها ،بما يضمن تحسين الخدمة العمومية ،بما في ذلك الجانب البرمجي (البرمجيات ونظم قاعدة البيانات.) والجانب المادي (شبكة الحواسيب ،فالرقمنة تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمة للمواطن تهدف لرفع كفاءة المؤسسات العمومية ورفع الإجراءات الروتينية التي يعني منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة استوجب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء عبر قنوات الاتصال الداخلي أو الخارجي بما يمكن من تسيير إجراءات تقديم الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة ،بالإضافة إلى تقديم كافة الاحتياجات والخدمات من خلال التركيز على استخدام البرامج وتطبيقات الحاسوب ذا التقنية العالية لرفع كفاءة مستوى الأداء، حيث أصبحت الوسائل التكنولوجية في العصر الحالي صلب الحياة اليومية ،خاصة بتقنياتها الحديثة والمتطورة وحلت محل طرق الحوار المباشر،و تطورت وسائله وتعددت حسب الظروف الزمنية والمكانية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

،تلك التقنيات لا تخلو من هدف تحسين الخدمات لعصرنة المؤسسات، فتعمل تلك الوسائل لتحقيق التنمية في كل المجالات خاصة وأنها تقرب الإدارة من المواطن.

2.2أهمية الرقمنة في المنظومة الاقتصادية والإدارية :

إزالة الغموض على الموضوع وتعريف الرقمنة ودورها في تحسين الخدمة العمومية .

-الوصول إلى توضيح أسباب انتهاج الرقمنة وآثارها كأحد الآليات المهمة في تحسين الخدمة العمومية المقدمة.

- عرض النماذج الناجحة في مجال تحسين الخدمات العمومية التي تنتجها الإدارة المحلية، ومقارنتها ميدانيا بالنموذج الجزائري.

* تسعى لرصد حقائق نظرية عن الموضوع محل الدراسة والتأكد منها مبدئيا حسب طبيعة الموضوع وذلك وفقا للأهداف المسطرة من قبل الباحث وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف.

فالاستعانة بالخلفية النظرية يعد ضرورة علمية وعملية تضمن التكامل للوصول من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وما بيناه في هذه الدراسة هو الجانب النظري فقط.

- محاولة التطرق إلى موضوع الرقمنة من جوانب عديدة ومختلفة وتبيان أثر ذلك على تحسين الخدمة العمومية وصورتها الداخلية والخارجية بالتعرف على أهم الوسائل التي تعتمدها لكسب ثقة الجمهور وتبني المهنية في وظائف الإدارة و ذالك من أجل التصدي للمعوقات البيروقراطية.

- تجسيد مبادئ وأسس الإدارة الرقمية وضرورة الاهتمام بالدور الفعلي للرقمنة والاعتماد عليها وذلك لتحسين أدائها لكسر كل الحواجز التي يمكن أن تعيق التعامل مع الجمهور الخارجي.

- إبراز بعض الملامح المهمة للرقمنة الإدارية وضرورة الاعتماد عليها وذلك للنهوض بالمؤسسات من مختلف المعاملات والمظاهر السلبية التي قد تعتريها خاصة ما تعلق بالمظاهر البيروقراطية.

- الوصول إلى فهم ميداني لمدى تأثير التكنولوجيات الحديثة وإستراتيجية تفعيلها بما يخدم المؤسسة بصفة خاصة.

- تسليط الضوء على فعالية كل فرد ينتمي إلى المؤسسة حسب الهيكل التنظيمي وما قد ينتج عنه وإعطاء الصورة العامة للمؤسسة لأن هذه الأخيرة تعتبر مرآة تعكس صورة موظفيها.

- محاولة إعطاء توجيهات بقدر الإمكان للمسيرين في وضع اليد على نقاط الضعف التي تنبع عن عدم الاهتمام بتوظيف استراتيجيات الرقمنة في المؤسسة والوقوف على نقاط القوة بوجودها ومحاولة تعميمها على كافة الإدارات الجزائرية ومن ثمة جعل محور الاهتمام في المستقبل يدور حول وجود الرقمنة داخل كل مؤسسة وضرورة القضاء على التأثير السلبي للبيروقراطية.

- الوصول إلى نتائج واقتراحات وتوصيات تفيد الإدارة بما فيه المؤسسات، وأن تحاول تفعيل الدور الإيجابي للرقمنة وتوفير كل السبل مواجهة مظاهر البيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية والقضاء على العراقيل التي من شأنها أن تحد من نشاطات الإدارة وفعاليتها

- الأهمية: يعد موضوع الرقمنة في الإدارة الجزائرية وعلاقته بالخدمة العمومية ذا أهمية كبيرة،انطلاقا من أولوية التوجه نحو تحسين الخدمات العمومية وتقديمها بشكل رقمي وبالتالي فأهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر التالية:

*جدية موضوع الرقمنة في الإدارة الجزائرية وآفاق تحسين الخدمة العمومية الذي ميز الفترة الحالية واندماج التكنولوجيات الحديثة المتطورة في الخدمات الإدارية

3 . واقع الجماعات المحلية الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي :

إن إسناد مهمة تطوير الجماعات المحلية عن طريق تفعيل الرقمنة يعد أمرا ضروريا ،يقتضي مرافقتها بجملة من الآليات ،بدءا بالتأطير القانوني والتنظيمي خاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية ،أين يتقاطع دورها مع باقي القطاعات .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حيث شهدت الجزائر تحولا كبيرا في المجال الإداري من الإدارة التقليدية إلى الرقمنة ورصد إمكانيات تطبيقها ميدانيا ،من خلال مجموعة من المشاريع لرقمنة الإدارة المحلية والتي تجسدت في: الحالة المدنية ،بطاقة ترقيم السيارات ورخص السياقة وجوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية ومؤخرا تمت رقمنة مكتب الانتخابات إلا أن العملية مازالت لم تستوفي جميع جوانبها بعد، في المقابل نجد مشروع الرقمنة قد نجح إلى حد بعيد في مكاتب مصالح التنظيم من خلال مجموعة من الوثائق المقدمة ، وهذا المشروع من شأنه أن يعود بالفائدة على الحكومة ويحسن الخدمات المقدمة للمواطنين ،على حد سواء عن طريق عصرنة الإدارة بتطبيق تكنولوجيات المعلومات وتقريب الإدارة من المواطن والابتعاد عن البيروقراطية ،لكن إنجاز هذا لا ينفي وجود مجموعة من العوائق والنقائص التي يجب تجاوزها من طرف المنظومة الإدارية خصوصا في الشق البشري والتقني لتوفير البنية الشاملة لتحقيق عملية الرقمنة .

1.3 واقع وخصائص الرقمنة في الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بخصائص تنفرد عن الإدارة المركزية من أهمها:

-قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.

- تعمل على تكييف النظام الإداري ليلاءم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة .

- اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.

- تدعيم الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السلمية وخاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد

-إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على مجهوداتهم الذاتية.[1]

2.3 نقص الاهتمام بالجانب الاتصالي والإعلامي للمواطن:

نقص في إعلام المواطنين حول مختلف الخدمات الإدارية والشروط التنظيمية اللازمة للاستفادة من بعض الخدمات ،كذلك نقص وغياب وسائل توجيه المواطن على مستوى بعض الهيئات ،وأحيانا وجود وسائل تقليدية غير حديثة و غياب الاتصال الفعال الذي يثمن مجهود الإدارة ،فيما يخص خدمات المرفق العمومي التي يقدمها ،نقص الكفاءة للأعوان والموظفين مما سبب ضعف إنفتاح الادارة على المحيط الاجتماعي وغياب الرؤية الشاملة للخدمات الإدارية ،مع وجود بعض الإجراءات الإدارية المتخذة بصفة انفرادية ،وغياب الوسائل والأطر والكفاءة اللازمة وهذا ما يؤدي إلى غياب معلومات دقيقة عن الخدمات التي تقدمها مختلف المصالح الإدارية ،وينعكس ذلك على جودة الخدمات التي قدمها هذه المرافق العمومية.[2]

3.3 ضعف التكفل بانشغالات المواطنين بشكل مناسب:

سارعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى معالجة النقائص التي تسود نشاط المرافق الإدارية ،خاصة وأن أغلب الموظفين الذين يقومون باستقبال المواطنين للتكفل بانشغالاتهم غالبا ما يفتقدون للمؤهلات والقدرات التي تسمح لهم بالاستقبال وبالمعالجة الملائمة لطلبات المواطن والتكفل بانشغالاته لذلك أدرجت عدة إصلاحات قصد تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.3

-البطء في أداء الخدمة العمومية لأسباب تعود إلى طول وعقيد الإجراءات والعمليات اللازمة لإنتاج الخدمة وسوء في تسيير الخدمة العمومية.

-التمييز في أداء الخدمة بسبب تفشي ظاهرة الوساطة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- غياب الاتصال بين الإدارة في منظمات الخدمة العمومية وبين جماهير الخدمة، الأمر الذي ينتج عنه فجوة بين ما يتم تقديمه من أداء للخدمات العمومية ،وبين ما يتوقع المواطنون نحو هذه الخدمات.

-افتقار الابتكار والتطوير الناتج عن السياسات المخططة والمدروسة للتغيير في عمليات وإجراءات إنتاج وتقديم الخدمة العامة للجمهور.

- الغياب الكامل للبحوث والدراسات التطبيقية في الوحدات التنظيمية التي تقدم الخدمة العمومية وعدم الاهتمام بالاستفادة من مثل هذه البحوث والدراسات التي تتوافر بشكل كبير في المؤسسات والمنظمات الأكاديمية البحثية.

- ضعف نظم المتابعة والتقييم للخدمات العمومية وتحقيق الرقابة الفعالة، بغرض التحقق من وصول هذه الخدمات للمواطنين وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة لها .

-سوء استخدام الموارد التنظيمية المتاحة في إنتاج الخدمة العمومية وذلك لما يسبب الإهمال واللامبالاة أو عدم القدرة على المحافظة على المستوى الجيد للخدمة العامة نظرا لغياب المعايير الخاصة بالرقمنة على وجود هذه الخدمة.

4 أولوية تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية لتحسين الخدمة العمومية:

سعت الدولة الجزائرية بشتى الطرق لتحسين الخدمة العمومية خاصة على مستوى الإدارة المحلية ،حيث استفادت من تجارب ناجحة في هذا المجال، بداية من تأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية ،ورصدها الأغلفة المالية الخاصة بذلك لتمكين الإدارة المحلية وتقريبها من المواطن،فإعتماد التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري أصبح ضرورة حتمية ، لخلق تحول نوعي ليس مع الوظائف الحكومية والإدارية فحسب بل التأسيس لمجتمع معلومات له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية ،بما يساهم في خلق شراكة بين جل القطاعات والمؤسسات ،وهذا لن يتأتى إلا عن طريق خلق بنية تحتية تقنية وهذا ما جعل مسألة الأمن المعلوماتي رهانا من خلال أخذ الدولة الجزائرية أولوية التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الإلكترونية من مخاطر القرصنة والتجسس الإلكتروني.

وبناءا على مبررات أساسية أدت إلى أولوية اعتماد الرقمنة منها :

-وقوع الجماعات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تحسين خدماتها وذلك بسبب كثرة التعقيدات في مجال التعاملات في الإدارات المختلفة.

-تنامي البيروقراطية بصورة يومية ،حيث تعاني الأجهزة الحكومية من تدني مستوى الأداء في خدمات المواطنين بسبب الإجراءات الروتينية والأساليب اليدوية .

-زيادة تكلفة أداء الخدمة.

-تعطل الأعمال وتعرض الوثائق للتلف.

-تعدد المكاتب التي يضطر المواطن للذهاب إليها للحصول على خدمات.

- تسارع التقدم التكنولوجي مما أدى إلى ضرورة الاستجابة والتكيف مع المتطلبات البيئية المحيطة لذلك يعتبر تطبيق أساليب الرقمنة في كثير من المنظمات والمجتمعات سبيلا يحتم على الدول اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية.

-حاجة الموظفين في الجماعات المحلية إلى التعاملات السريعة وبشكل مضمون عبر قاعدة رقمية.[4]

5. تحديات الرقمنة وآليات تحسين الخدمة العمومية .

تواجه الجماعات المحلية عدة تحديات في سبيل اعتماد الرقمنة ،سواء تعلق بالإمكانيات المادية والبشرية في مقابل ذلك هناك علاقة متينة بين طبيعة النظام السياسي و دعم الجانب الرقمي في المؤسسات العمومية لتحسين الخدمة العمومية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المطلب الأول : علاقة النظام السياسي بإمكانيات اعتماد الرقمنة:

توجد علاقة وثيقة بين الإدارة المحلية والنظام السياسي بحيث ترتبط الأهداف السياسية في الإدارة المحلية بمبدأ تشكيل الجماعات الإقليمية بالانتخاب وهذا المبدأ يحقق أهداف منها:

الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة المحلية وتتمثل هذه الديمقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي ،لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات ،وكثيرا ما يقال أن اللامركزية الإقليمية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية ،وأن ديمقراطية الجماعات المحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، وتفعيل الرقمنة يمكن من إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم الإقليمية ليساهموا في العمل السياسي .

- الإدارة المحلية تقوي النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتمادها الرقمنة وذلك عن طريق التوزيع السريع وبطرق رقمية للاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة ،مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدولة.

-تدعم رقمنة الإدارة المحلية الوحدة الوطنية والتكامل القومي ،من خلال تأكيد الوحدة الوطنية ،بحيث يعد التقسيم الإداري وسيلة لإضعاف مراكز القوة التي تكون قائمة ،كما تسعى الهيئات اللامركزية لاستخدام الموارد المتاحة وتحسين الخدمات العمومية للمواطنين بأيسر الطرق ويتحقق ذلك من خلال كفاءة الإدارة.[5]

6 رهانات وتحديات تفعيل الرقمنة في الإدارة المحلية :

يعتبر توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة ممارسة الأعمال الحكومية ،كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها ،وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة كما وجدت عدة إرهاصات محورية أدت إلى التوجه نحو الرقمنة لتحسين الخدمات العمومية ، ولعل تزويد الجزائر بشبكة الانترنت عاملا حاسما في ذلك لأن الحكومة الجزائرية اعتمدت المعلومات العلمية والتقنية واهتمت بدعم التكنولوجيا .[6]

أولا : تحديات تتعلق باعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية.

يرتبط الارتقاء بمستوى تطوير الاتصال في الإدارات العمومية ،كمطلب أساسي لكل إستراتيجية رقمية لأي دولة في العالم بضرورة وجود سياسة وطنية تهتم بالتكنولوجيا وأطر إدارتها ،لذلك توجهت الجزائر نحو مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل أساسي يعبر عن الرغبة في التأسيس لثقافة وممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها وتنفيذ سياساتها وخططها بفعالية أكبر ،انطلقت بوادر إرساء البنية التحتية الإلكترونية في مؤسسات الدولة ببدء تنفيذ السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تقوم على تطوير البنية القاعدية للاتصالات وتأسيس مجتمع معلومات وتطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات الإعلام والاتصال.[7]

كما تعد أنظمة الحماية عند اعتماد التكنولوجية الحديثة أحد المطالب المهمة في المؤسسات ، بدعم نظام يحمي السندات والملفات لتصبح أكثر أمانا ضد القرصنة خاصة في المعاملات المالية بين المؤسسات.

ثانيا :الجانب الرقابي يعد جانبا مهما في استخدامات التكنولوجيا في المؤسسات.

الرقمنة تم إستحداثها لتسهل على الدولة رقابة المؤسسات العمومية من جهة ،ومعرفة تطلعات المواطن وآرائه لتتخذ بذلك قرارات سليمة لتحسين الخدمة العمومية.

ثالثا :الجانب المادي والتجهيزات بالمعدات التقنية:تستوجب الرقمنة توفر الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية اللازمة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

رابعا :الجانب البشري وتحديات التدريب والتكوين على استعمال التكنولوجيا والتحكم في التقنيات والبرمجيات يتوقف على مدى تأهيل العنصر البشري الذي يتميز بالكفاءة .

تسعى الجزائر في مقابل ذلك لتبني إستراتيجية رقمية لتطوير المؤسسات وتوظيف التكنولوجيا بشكل هادف قصد تحقيق الانسجام والتكامل بين الجماعات المحلية وفي كل القطاعات الأخرى، ولأن هذا المجال في تغيير وتجديد يومي ،وجب إعتماد الجزائر على تجارب ناجحة في هذا المجال أمرا ضروريا ،لما له من فوائد على المؤسسات سواء عند وضع السياسات أو أثناء مراحل تحقيق أهدافها.[8]

7 . تحليل النتائج:

من خلال إختبار الفرضية الأولى تبين أن الرقمنة تساهم بدرجة كبيرة في عصرنة الإدارة وتحسين الخدمة العمومية،وبعد تحليل فروض الدراسة إحصائيا تبين أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر ،حيث تساهم في تحسين الخدمة العمومية والانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية ومنها تحديات مادية ،تحديات بشرية ،تحديات تقنية رغم وجود التجهيزات وصعوبة في الاستيعاب الشامل لكل المواطنين وتمكنهم من التكنولوجيات الحديثة ،لذلك وفرت الجزائر عدة إمكانيات مادية لتفعيل الرقمنة كما عملت على استخدام التكنولوجيا عبر توفير بنا تحتية وإعداد كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة لمثل هذه التقنيات ،وأصبح تفعيل الرقمنة في الإدارة المحلية ضروريا ،وذلك قصد تحسين الخدمة العمومية المقدمة للأفراد، خاصة أن تحدي رقمنة الجماعات المحلية في الجزائر يبقى رهانا حقيقيا، في سبيل ترقيتها إلى مصاف المؤسسات المتطورة القادرة على تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحسين الخدمة العمومية،والتواصل المباشر معهم وتفعيل مشاركتهم ،كما تعد مسألة الرقمنة ضمن أولوية المؤسسات العمومية ألا أن هناك فجوة بين الطموح والواقع لتنشيط إسهاماتها في تحسين الخدمات من جانب وحدات الإدارة المحلية التي تعاني عدة مشاكل حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة ،على غرار تعدد الأجهزة الرقابية لوحدات الإدارة المحلية سواء من قبل السلطات التنفيذية ،التشريعية والقضائية على المستويين المركزي والمحلي ،وهذا التعدد في أجهزة التنظيم والرقابة يحد من استقلال وحدات الإدارة المحلية في إدارة شؤونها واستخدام مواردها في تحسين الخدمة العمومية، وتعد التكلفة الباهظة للتجهيزات وعجز الإدارة المحلية عن توافر الموارد المالية عائقا أمام تنفيذ خططها وسياساتها ،لأن اعتماد الرقمنة يتطلب موارد ماليا ضخمة يرافق ذلك تأطير للكوادر البشرية اللازمة لذلك .

كما أن الجزائر على غرار دول العالم تسعى لإرساء نظام لا مركزي للجماعات المحلية عن طريق تفعيل الرقمنة والتي تجلت من خلال منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها ،خاصة وأنها مؤسسات أكثر تشعبا وتداخلا من حيث التنظيم ،التمويل والتسيير وكونها مجالا لتفاعل عدة قطاعات وأجهزة إدارية وهيئات منتخبة مما يفقدها في بعض الأحيان للتنسيق والتجانس وهذا على حساب مصلحة المواطن ،لأن مختلف التحولات التي عرفها التنظيم الإداري والنظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر جاءت مسايرة للمتطلبات المتجددة لتلبية حاجات المواطنين وتحسين الخدمة العمومية.

8. خاتمة وتوصيات:

نخلص من هذه الدراسة أن عديد الدول سارعت في تطوير الجوانب الإدارية تزامنا مع متطلبات العصر المعلوماتي ،وهذا حتى تتمكن من تقديم وظائفها المختلفة بجودة عالية،فراهنت على عدة تحديات خاصة في الجماعات المحلية الذي اتصف دوما بالبيروقراطية و تأخر إجراءات الحصول على الخدمات ،ومع والولوج للثورة المعلوماتية تحتم على كل الدول أن تعيد هيكلت المؤسسات بما يتلائم مع متطلبات الثورة الرقمية والتقنية ،وما يساعد على تفعيل أداء العنصر البشري بإختصار الجهد والوقت ،وذلك بفضل العمل الرقمي وقيام معظم الأنشطة عبر الحاسوب الشخصي ،واستنادا لهذا التحول الهائل رسمت الحكومة الجزائرية عدة إستراتيجيات ،سياسات ومخططات لمواكبة الرقمنة والإستفادة من النماذج الريادية الناجحة في المجال التكنو-إداري ،حيث أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية مشروع الموطن الإلكتروني ،الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة ،ويمكنه من إستخراج جميع الوثائق الإدارية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وفق نظام رقمي يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة زمنية قصيرة، وهذا ما يخفف من معانات المواطن الجزائري أثناء إستخراجه للوثائق الإدارية

،من أهم هذه التوصيات :

-حل مشكلة الجانب التقني الذي تحتاجه الإدارات المحلية والذي يبقى عائقا أمام تحقيق السياسات المقترحة خاصة وأن هذا الجانب يحتاج أغلفة مالية ضخمة.

- تأطير الكوادر البشرية وتأهيلها بما يتلاءم مع عمليات الرقمنة ،وتمكينهم من العمليات الإدارية واستخدام أنظمة إلكترونية داخل الإدارة المحلية عبر كامل التراب الوطني.

- إيجاد بنية قاعدية قوية واسعة ومتكاملة ،والانفتاح على الاقتصاد الجديد مع ضرورة الاستثمار في العنصر البشري عن طريق استغلال الرأسمال الفكري.

عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات بإدخال التكنولوجيات الجديدة وربطها بالرقمنة بشكل مكثف والرفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات .

- التعجيل في استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة ،بإنفاق ميزانيتها الضخمة على تطوير الإدارة الإلكترونية في الجزائر وضرورة استخدام الرقمنة لتحسين الخدمة العمومية في الجماعات المحلية:تعتبر هذه التقنية تحولا أساسيا في أساليب تنظيمها وعملها مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب أوفي هذا السياق تم وضع مخططا لتحقيق أهداف محددة تخص الجوانب التالية :

1 استكمال البنية التحتية الرقمية في الجماعات المحلية .

2 نشر التطبيقات الرقمية بشكل أكثر أمانا أمام عمليات القرصنة والتشويش

3 وضع نظم معلوماتية مندمجة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن من أجل خدمة أفضل وأسرع للمواطن ،ومن أجل توظيف التكنولوجيا الحديثة واستغلالها لمسايرة العصر المتحول بسرعة نحو الفتوحات العلمية الحديثة من مبتكرات وإبداعات لم تحدث تغييرا على الحاجة في حد ذاتها ،بل امتد تأثيرها إلى تغيير أساليب الحياة عند الإنسان وضبطه مع المستجدات العلمية الحديثة ،مما أدخل على حياة الإنسان تغييرا جذريا ومشروع الإدارة الرقمية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة العمل كي يم تحقيق النجاح والتفوق واستغلال الوقت والمال والجهد حيث تتيح الرقمنة فرصة تطبيق نظم الإدارة الحديثة المعتمدة على برمجيات تحقق التكامل بين أجزاء وفعاليات المنظمة الواحدة بما يمنع التناقض بينها ويحقق استكمال متطلبات أداء عالي الجودة والكفاءة ،تطوير التعامل بين الجهة الإدارية وجمهور المتعاملين معها ،وتتضمن كذلك تطوير أنماط التعامل والعلاقات بين أجزاء المنظمة ذاتها وأقسامها الداخلية من ناحية ،وبين المنظمات والجهات الإدارية من ناحية أخرى لأن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الأكثر تطورا ليس فقط أساسها الحاسبات وشبكة الانترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الحديثة ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض تحقيق مسؤوليتها الرئيسية وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل من أجل تقديم خدمة عمومية حقيقية للمواطن.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

9. قائمة المراجع:

عبد الحق عليوة،أهمية الخدمة العمومية،جريدة الأحداث ،2017/11/30[1]

يوسفي كريمة ، الإدارة ودولة القانون في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،[2]
فرع الدولة والمؤسسات العمومية،الجزائر.

[3] أمين بوسماح ،المرفق العام في الجزائر ،ترجمة رحال بن أعمر،ديوان المطبوعات
الجامعية،الجزائر الطبعة الثانية ،2003.

هشام أمين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر [4]
،رسالة دكتوراه منشورة ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،2000.

[5] محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المرافق العمومية
، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،فرع إدارة أعمال ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر
2009/2008،

[6]عبد القادر عبان ،تحديات الادارة الإلكترونية في الجزائر ،دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس دكتوراه في علم الاجتماع تخصص إدارة
وعمل الجزائر العاصمة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة
2016/2015،

[7] خالد ممدوح،البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ،القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية ،2009.

[8] محمد فتح الله الخطيب،صبحي محرم،الاتجاهات المعاصرة في
الحكم المحلي ، القاهرة ،دار النهضة العربية ،1996.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)